

التقرير الشهري حول

الانتهاكات الإسرائيلية في القدس المحتلة

((خلال أيلول - 2016م))

إعداد

فريق مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية

مركز أبحاث الأراضي - جمعية الدراسات العربية



((العدد التاسع من السنة العاشرة))

فيما يلي جدول يوضح عدد الانتهاكات الإسرائيلية ونوعها حسب المواقع في القدس المحتلة خلال شهر
أيلول 2016م

العدد	موقع الانتهاك	نوع الانتهاك
13		هدم مساكن ومنشآت
2	واد ياصول - سلوان	- هدم مساكن قيد الإنشاء
1	حي الواد - البلدة القديمة	- هدم ذاتي لمسكن
1	صور باهر	- هدم خيمة مضافة
1	الثوري - سلوان	- هدم ذاتي لمتجر
2	الأشقرية - بيت حنينا	- هدم ذاتي لمسكنين
1	صلية - بيت صفافا	- هدم جزئي لمسكن
1	بيت صفافا	- هدم جزئي لمطعم
4	الطور	- هدم شقق سكنية
1		الاستيلاء على مساكن
1	حارة السعدية - البلدة القديمة	- إخلاء عائلة من مسكنها لصالح جمعية استيطانية
25		توسع استيطاني - دونم
25	جبع	- تسوية أراضي وتجريف لصالح إقامة مصانع جديدة في مستعمرة "شعاري بنيامين"
3		الاعتداء على أراضي - دونم
3	صور باهر	- تجريف أراضي
		الاعتداءات على الأماكن الدينية
8	المسجد الأقصى	- اقتحامات المسجد الأقصى
11		- إبعادات عن المسجد
4		- اعتقالات من المسجد وأبوابه

الاعتداء على الحق بالسكن – هدم مساكن

1) جرافات الاحتلال تهدم مسكنين قيد الإنشاء في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى

في 3 أيلول 2016م أقدمت جرافات بلدية الاحتلال على هدم مسكنين قيد الإنشاء يقعان في واد ياصول الكائن في بلدة سلوان، وذلك بذريعة البناء بدون ترخيص، ويعود المسكن الأول والذي تبلغ مساحته 80 مترمربع إلى المواطن إياد محمود رشاد نبروخ، والذي كان ينوي الانتقال إليه والسكن فيه مع عائلته المكونة من 4 أفراد منهم 2 أطفال.

والمسكن الثاني تبلغ مساحته 80 مترمربع ويعود للمواطن أمجد فايز مرتضى سنقرط، وكان ينوي السكن فيه مع عائلته المكونة من 4 أفراد منهم 2 أطفال.

وأفادت زوجة المواطن أمجد لباحث مركز أبحاث الأراضي:

في شهر آب 2016 تم البدء في عملية بناء المسكنين على قطعة أرض يملكها زوجي وإياد نبروخ. والبناء مكون من الطوب والإسمنت، وخلال عملية البناء، حضر موظفون يتبعون لبلدية الاحتلال وقاموا بالصاق إخطار بالهدم على البناء، وكان الإخطار ضد مجهول (بدون إسم)، وهو قرار هدم إداري، أي أن سلطات الاحتلال تستطيع تنفيذه خلال 48 ساعة.

وفي الصباح عند الساعة 08:00 صباحاً، حضرت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال برفقة جرافتين، حيث قام أفراد شرطة الاحتلال بإغلاق المنطقة ومنعوا أحداً من الوصول أو الاقتراب من الموقع. وشرعت جرافات الاحتلال بهدم المسكنين، وكانت قد بدأت جرافات الاحتلال هدمها الساعة 08:30 صباحاً لغاية الساعة 11:30 قبل الظهر، وأثناء عملية الهدم حضر المواطن إياد نبروخ للموقع، لكن قوات الاحتلال قامت بتوقيفه واحتجازه داخل سيارة تابعة لشرطة الاحتلال لغاية الانتهاء من هدم المسكنين.

ونحن نقيم الآن في مسكن للإيجار، لكن أصحاب المسكن طلبوا منا إخلاءه وذلك لحاجتهم له، ولذلك قمنا ببناء المسكن، لكن بعد هدمه الآن سنقوم بالبحث عن مسكن نسكنه مع أطفالنا.

يذكر أن بلدية الاحتلال تمنع أي عملية بناء في وادي ياصول، وتقوم بتوزيع قرارات هدم على مساكن المواطنين في الحي، فهي تسعى إلى ضم المنطقة (الحي) إلى مستوطنات جبل المكبر، وأن يكون وادي ياصول امتداداً لتلك المستوطنات، كما أن سياسة سلطات الاحتلال في مدينة القدس تقوم على ملاحقة الفلسطيني والضغط عليه وإحاطته بظروف معيشية صعبة من أجل دفعه لمغادرة المدينة .. فهي لا تمنح رخص بناء إلى بشروط تعجيزية، وهذا لا يشمل معظم مناطق واحياء مدينة القدس المحتلة، إذ غالباً ما يتم رفض إصدار رخص البناء، عدا عن أن تكاليفها الباهظة

والخيالية. لذلك فإن حاجة المقدسي للسكن والتوسع في مسكنه، تقف الدافع الأساسي والرئيسي لبناءه بدون ترخيص من بلدية الاحتلال التي تقوم ببناء مئات الوحدات السكنية في المدينة المحتلة لتوطين المستوطنين فيها على حساب أصحاب الأرض الحقيقيين.



2) تحت ضغط من بلدية الاحتلال ... المواطن نبيه الباسطي يهدم مسكنه الكائن في البلدة القديمة هدماً ذاتياً

في السادس من أيلول 2016م أقدم المواطن نبيه سعيد سليمان الباسطي مجبراً على هدم مسكنه بنفسه، وهو من سكان حي الواد الكائن في البلدة القديمة في مدينة القدس المحتلة، وذلك بعد أن أصابه اليأس من جراء ممانعة محكمة بلدية الاحتلال والغرامات التي كان قد دفعها للبلدية بحجة بناء مسكنه بدون ترخيص، حيث أن بلدية الاحتلال من المستحيل أن تمنحه ترخيص لمسكنه بسبب سياستها تجاه المواطنين الفلسطينيين وخاصة داخل البلدة القديمة.

وأفاد المواطن نبيه الباسطي لباحث مركز أبحاث الأراضي:

نحن نسكن في حي الواد داخل أسوار البلدة القديمة، في مسكن كنت قد بنيت عام 1996 (قبل عشرون عاماً)، المسكن بمساحة 70 مترمربع، مبني من الحجر ومسقوف من القرميد، وهو مكون من غرفتين نوم وحمام ومطبخ وصالة، وأسكنه مع عائلتي المكونة من 7 أفراد، أنا وزوجتي و5 أبناء بينهم طفل بعمر 10 سنوات، وكان المسكن عبارة عن طابق ثالث في المبنى، حيث الطابق الأول (الأرضي) عبارة عن محلات تجارية، والطابق الثاني هو مسكن عائلة والدي سعيد سليمان الباسطي.

بعد الانتهاء من المسكن عام 1997، حضرت بلدية الاحتلال وقامت بتسليمي قرار بالهدم بحجة البناء بدون ترخيص. ومنذ ذلك الوقت لم أتسلم أي إخطار آخر ولا أي استدعاء لبلدية الاحتلال لغاية العام 2009، حيث حضر موظفون عن بلدية الاحتلال وقاموا بتسليمي قرار هدم واستدعاء لمحكمة بلدية الاحتلال، حيث تم تقديم دعوى قضائية ضدي بحجة البناء بدون ترخيص، ومنذ ذلك التاريخ ولغاية هذا العام (2016) تواصل عقد الجلسات في محكمة الاحتلال وفي كل مرة يتم تأجيل الجلسات، وتم تغريمي مخالفات من البلدية بقيمة 56,000 شيقل بسبب البناء بدون ترخيص.

وكانت محكمة بلدية الاحتلال قد عينت جلسة في كانون أول 2016، ولكن كنت قد قررت أن أقزم بهدم المسكن بنفسي وذلك لأنني أعلم أن محكمة البلدية لن تمنحني الترخيص للمسكن، وستقوم بإصدار أمر هدم جديد للمسكن وربما غرامة جديدة، عدا عن تكاليف هدم المسكن في حال قامت البلدية بهدمه. لذلك، شرعتُ بهدم المسكن بتاريخ 6 أيلول 2016م.

والآن أنا وعائلتي إنتقلنا للعيش في مسكن والدي بعد أن تم هدم المسكن، لغاية أن أجد مسكناً أستأجره للسكن فيه.



مسكن المواطن نبيه الباسطي قبل الهدم في حي الواد / البلدة القديمة





عائلة الباسطي يهدمون مسكنهم بضغط من بلدية الاحتلال





مسكن عائلة الباسطي بعد تدميره

إن بلدية الاحتلال لا تسمح للمقدسيين بالبناء داخل البلدة القديمة ولا في أحياء القدس، وأيضاً لا تقوم بإصدار تراخيص البناء تحت حجة أن البلدة القديمة هي منطقة أثرية لا يجوز تغيير معالمها، حتى وإن كان الأمر له علاقة بترميم المساكن، فهو بحاجة إلى ترخيص من قبل ما تُسمى بسلطة الآثار، وعلى الرغم من ذلك، فإن دولة الاحتلال لا تراعي الزيادة السكانية لسكان البلدة القديمة الذين يتزايدون زيادة طبيعية. فهي لا تسمح لهم بالبناء داخل البلدة القديمة من جهة، ولا تعطي تراخيص بناء خارج الأسوار من جهة أخرى، وهذا يؤكد سياسة التطهير العرقي التي كانت وما زالت تمارسها دولة الاحتلال الإسرائيلي ضد السكان المقدسيين منذ العام 1967 لغاية يومنا هذا.

هذا وحسب التوثيق الميداني لمركز أبحاث الأراضي فإن بلدية الاحتلال أجبرت أصحاب 88 مسكناً على هدم مساكنهم بأنفسهم خلال الست سنوات الأخيرة (2010 – 6 أيلول 2016)، مما أصبح ما يزيد عن 548 مواطن بلا مأوى أكثر من نصفهم أطفال يعيش معظمهم حياة خوف ورعب دون استقرار ولا أمان.

هذا وسجل عام 2016 العام الأعلى في عملية الهدم الذاتي وهذا يدل على ان سياسة التهويد التي تنتهجها بلدية الاحتلال في القدس تتصاعد يوماً بعد يوم.

3) جرافات الاحتلال تهدم خيمة وتجرف أرض زراعية في قرية صور باهر جنوب مدينة القدس المحتلة

عند الساعة الثامنة صباحاً من يوم الثلاثاء الموافق 20 أيلول 2016، أقدمت جرافات سلطات الاحتلال على هدم خيمة كانت تستخدم كمكان تجتمع فيه عائلة دبش، كما قامت جرافات الاحتلال بتجريف أرض وخلع مزروعات كانت مزروعة بداخلها، وذلك بشكل استفزازي.

وأفادت المواطنة " سمية نضال شحادة دبش " لباحث مركز أبحاث الأراضي بالتالي:

الخيمة كانت بمساحة 70 مترمربع تم بناءها من الباطون والحديد والشوادر، وتم بناءها في شهر نيسان 2016، لتكون جاهزة في شهر رمضان لكي أقوم بتحضير الولائم فيها، وهي مقامة على قطعة أرض نمتلكها بمساحة 3 دونمات، وهي مزروعة بأشجار الزيتون واللوزيات والرمان والدوالي والليمون والتين، إضافة إلى لوبيا وكوسا وفقوس، وبداخلها نظام ري وصهرج ماء مجهز لتزويد المزروعات بالمياه، إضافة إلى مخزن، عبارة عن سيارة شحن كان بداخلها يتم حفظ المقاعد والطاولات وبعض المعدات الأخرى.

وقبل شهر، حضر موظفون من بلدية الاحتلال، وقاموا بإبلاغنا بطريقة شفوية، أن الخيمة مقامة بدون ترخيص، ويجب هدمها، فأخبرناهم أن الخيمة هي ليست مسكن، بل هي لاستخدام ترفيهي للعائلة ولمناسباتها التي تقدم فيها الولائم، لكن موظف البلدية أخبرني بأن الخيمة يجب أن تزال وإلا ستقوم الجرافات بإزالتها.

تضيف:

وفي يوم الثلاثاء، الموافق 20 أيلول 2016، وعند الساعة 08:00 صباحاً، حضرت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال بعدد كبير وبرفقتهم جرافتين، وقاموا بإغلاق المنطقة ومنعوا أحداً من الوصول، وعندما تلقينا اتصالاً من أحد الجيران وأخبرنا أن هنالك جرافات داهمت الأرض وتقوم بهدم الخيمة، ذهبت مع زوجي إلى المكان، فقام أفراد الشرطة الإسرائيلية بإبعادنا عن المكان بالقوة وبالصراخ، وتم إبعادنا مسافة 100 متر عن الأرض.

قامت جرافات الاحتلال بهدم الخيمة وإتلاف ما بداخلها بشكل كامل، ثم توجهت الجرافة نحو صهرج المياه وقامت بإعطابه وإحداث ثقوب فيه وإتلافه، وعلى الرغم من أن قرار الهدم يشمل فقط الخيمة مثلما أخبرنا موظف البلدية بقرار الهدم الشفوي، إلا أن جرافات الاحتلال قامت بتجريف الأرض وتدميرها، وخلع ما يقارب 20 شجرة ما بين زيتون وتين وليمون ودوالي ولوز، وقامت بوضع الأتربة والحجارة فوقها ودفنها. كما قامت بتخريب شبكة الري، وتدمير الشريط الشبك الذي يحيط في الأرض.

لا يوجد شيء يبرر ما قامت به بلدية الاحتلال من هدم وتجريف وتخريب .. فقرار الهدم الشفوي للعائلة من موظف بلدية الاحتلال كان فقط للخيمة والتي أصلاً لم تكن تشكل أي ضرر، ولم تكن أصلاً مسكن ولا تصلح للسكن في حال كان السكن محتتم. كما أن تدميرهم للأرض وتجريفهم لها وقلبها وتجريف المزروعات والأشجار ودفنها تحت الأتربة، أيضاً لا يوجد له أي تبرير لها سوى أن هذه الممارسات تشكل سياسة المحتل الذي يمارس كافة الوسائل والأشكال والأفعال التي من شأنها "التنكيد" على المقدسي القابع تحت الاحتلال، والذي يحاصره من جميع الجهات والمنافذ الحياتية البسيطة ليقوم بسدها في وجهه ليدفعه إلى المغادرة وترحيله عن أرضه ..





4) المواطنة سهير أبو رميلة تهدم متجرها هدماً ذاتياً خوفاً من ملاحقة البلدية لها وتجنباً من دفع غرامات عالية

في 22 أيلول 2016 اضطرت المواطنة سهير فضل جبريل أبو رميلة إلى هدم متجر تجاري يعود لها في حي الثوري في مدينة القدس المحتلة، وذلك خوفاً من ملاحقات بلدية الاحتلال لها وخشية من أن تقوم البلدية بهدمه وتغريمها تكاليف الهدم العالية.

وأفادت المواطنة سهير أبو رميلة لباحث مركز الأراضي:

أنا مواطنة أعيش في حي الثوري في مدينة القدس المحتلة، متزوجة ولدي 6 أبناء 4 منهم أطفال أقل من 18 عام، بعد أن أصيب زوجي بمرض الربو وضيق التنفس، كان من الضروري أن أقوم أنا بالبحث عن عمل كمصدر للدخل للعائلة، وذلك بعد أن أصبح زوجي عاطلاً عن العمل. ففي عام 2014، حصلت على مساعدة وهي عبارة عن تمويل مالي من الإغاثة الزراعية، حيث قمت ببناء متجر (بقالة صغيرة) بمساحة 35 مترمربع، مبني من الطوب ومسقوف من الزينكو، كما قمت بشراء بضاعة للبقالة بالمبلغ المتبقي. وبدأت العمل فيها حيث كنت أعتد عليها كمركز دخل للعائلة.

تضيف :

وفي شهر آب 2016، حضر موظفون عن بلدية الاحتلال وقاموا بتسليمي قرار بهدم المتجر بحجة البناء بدون ترخيص، فقمت بعدها بإخلاء المتجر بعد أن قمت ببيع البضاعة التي بداخله بأسعار منخفضة وبخسارة، ثم أغلقت المتجر منذ شهر آب كي لا تعود البلدية مرة أخرى وتقوم بتغريمي كوني أعمل فيه. وبعدها قررت أن أقوم بهدم المتجر كي لا تعود بلدية الاحتلال وتقوم بهدمه وتغريمي مخالفة لا طاقة لنا بدفعها، لذلك قمت بحجرة على هدمه، وقطع رزق عائلتي.



عائلة أبو رميلة تقوم مجبرة بعملية هدم لمتجرها مصدر دخلها الوحيد - هدماً ذاتياً يدوياً- خشية
من غرامات بلدية الاحتلال

إن ما تقوم به سلطات الاحتلال ضد القدس وأهلها من هدم للمساكن والمنشآت وقطع أرزاق المواطنين جميعه يندرج تحت سياسة التطهير العرقي لمدينة القدس لتحقيق هدف الاحتلال الأساسي وهو إفراغ القدس من أهلها وإحلال مكانهم مستعمرين يهود.

5) المواطن علون يقوم بهدم مسكنه ذاتياً بعد أن أجبرته بلدية الاحتلال على هدمه في حي

الاشقرية بيت حنينا

في يوم الأحد الموافق 25 أيلول 2016، أقدم المواطن "رامي مصطفى موسى علون" مجبراً على هدم مسكنه الكائن في بيت حنينا حي الأشقرية هدماً ذاتياً، وذلك تنفيذاً لقرار محكمة الاحتلال القاضي بأن يقوم بهدم مسكنه بحجة البناء بدون ترخيص.

وأفاد المواطن رامي علون لباحث مركز أبحاث الأراضي:

في عام 2013، قمت ببناء مسكن على قطعة أرض نمتلكها في حي الأشقرية الكائن في بيت حنينا، والمسكن عبارة عن طابقين بمساحة 340 مترمربع (كل طابق بمساحة 170 متر مربع، ومكون من 4 غرف نوم وحمامان ومطبخ وصالة، وأثناء البناء، حضر موظفون عن بلدية الاحتلال وقاموا بتسليمي قرار وقف بناء بحجة البناء بدون ترخيص، وكنت قد بنيت بدون ترخيص بسبب أن بلدية الاحتلال بالأصل لا تمنح التراخيص، حيث تعتبر أن المنطقة بحاجة إلى إعادة تنظيم وهذا يعيق إصدار رخصة بناء. ولكن قمت باستكمال عملية البناء وأسعرت في ذلك، ثم انتقلت للسكن فيه مع عائلتي المكونة من 9 أفراد منهم 7 أطفال، وكان ذلك في نفس العام 2013.

يضيف:

بعدها تم استدعائي للمثول أمام محكمة بلدية القدس، وهناك تم تغريمي مبلغ 100 ألف شيقل بسبب البناء بدون ترخيص ومخالفة قوانين البناء، ومنذ العام 2013 ولغاية شهر أيلول، تواصلت الجلسات في محكمة بلدية القدس حول المسكن، وكان يتم التأجيل في كل مرة، لغاية تاريخ 6 أيلول 2016، حيث كانت آخر جلسة في محكمة البلدية، وأصدر القاضي حكماً يقضي بهدم المسكن هدماً ذاتياً. وفي يوم الأحد الموافق 25 أيلول 2016، قمت بإحضار جرافة وتم هدم المسكن مجبراً على تنفيذ القرار، وكي لا تقوم بلدية الاحتلال بهدم المسكن، حيث سيترتب عليه غرامة إضافية أتحمّل فيها تكاليف وأجرة الهدم.



6) بلدية الاحتلال تهدم جزء من مسكن في بيت صفافا جنوب مدينة القدس المحتلة بحجة البناء بدون ترخيص

عند الساعة الثانية عشر ظهراً في يوم الثلاثاء الموافق 27 أيلول 2016، أقدمت جرافة تابعة لبلدية الاحتلال في مدينة القدس المحتلة على هدم جزء من مسكن يقع في قرية بيت صفافا جنوب مدينة القدس المحتلة، والذي يقع في منطقة تعرف باسمها العربي "صلية" وهي تقع داخل مستوطنة "جيلو" وملاصقة لشارع 60 الواصل بين القدس ومدينة الخليل، وكانت قوات كبيرة من شرطة

الاحتلال الخاصة برفقة وحدة الكلاب وحرس الحدود قد اقتحمت مسكن المواطن "سعيد محمود عبد الهادي القصاص" وأصابت ساكنيه بالهلع نتيجة طريقة الاقتحام الهمجية من قبل سلطات الاحتلال من أجل إخلاء ساكنيه من المسكن تمهيداً لهدمه.

وأفاد المواطن سعيد القصاص لباحث مركز أبحاث الأراضي بالتالي:

نحن عائلة القصاص، نسكن في مسكن تم بناءه قبل العام 1967، يقع على أراضي بيت صفافا "داخل مستوطنة جيلو"، وهو بمساحة 60 متر مربع، وفي عام 2000 (قبل 16 عام) قمت بتوسيع المسكن بإضافة 60 متر مربع للمسكن، من الطوب والإسمنت، ليصبح بمساحة 120 متر مربع حيث كنت أنا وزوجتي و4 أبناء نعيش فيه، ولاحقاً، تزوج ابني الأكبر معتمصم وسكن في الجزء المضاف هو وزوجته وطفله. والمكون من غرفة نوم وحمام ومطبخ (الحمام والمطبخ مشترك) وفي عام 2013، بعد 13 عام من البناء، حضر موظفون عن بلدية الاحتلال وقاموا بتصوير المسكن، ثم قاموا بتسليمي قرار للمثول أمام محكمة البلدية بحجة البناء بدون ترخيص، وهناك في المحكمة حكمت المحكمة عليّ بتغريمي مخالفة بقيمة 21 ألف شيقل، إضافة إلى الشروع بعملية إصدار رخصة بناء، وكان المحامي توفيق دراوشة يقوم بمتابعة الملف بعد أن تم توكيله من قبل السلطة الفلسطينية، واستمر مسلسل المحاكم منذ عام 2013 لغاية 27 أيلول 2016، حينما تفاجأنا بقوات كبيرة من شرطة الاحتلال تفتحم محيط المسكن وتحاصره وتقتحمه من أجل إخلاء العائلة منه تمهيداً لهدمه، حيث كان برفقتهم جرافة من نوع هونداي.

يضيف:

قام أفراد الشرطة بالاعتداء على زوجتي ودفعتها والتهمك عليها، وقاموا بترويعنا بالكلاب البوليسية، كما قاموا بمصادرة الهواتف الخليوية وقطع خطوط الهاتف والكهرباء، ثم شرعت جرافة الاحتلال بهدم الجزء المضاف البالغة مساحته 60 متر مربع، وبذلك تكون قد هدمت غرفة النوم والمطبخ والحمام، واستمر من الساعة 12:00 – 13:00 ظهراً، قبل أن تنسحب قوات الاحتلال بعد أن أنهت الهدم.

والآن، انتقل ابني معتمصم وعائلته للسكن في مسكن أخي الكائن في بيت لحم، لغاية أن يجد مسكن ليستأجره، وأنا سوف أقوم الآن بإعادة بناء مطبخ وحمام، فنحن بدون مطبخ وحمام حالياً بعد أن تم هدمهما، وحالياً نستعمل حمامات تعود لشركة بناء تم وضعهم للعمال في تلك المنطقة، والتي تبعد عن مسكننا 100 متر .



مسكن نجل سعيد القصاص والذي هدمته جرافة تابعة لبلدية الاحتلال - بيت صفافا
يذكر أن مسكن عائلة القصاص يقع ملاصق لشارع 60 الواصل بين القدس والخليل، كما أن المدخل للمسكن يمر من خلال مستوطنة "جيلو"، ويبعد المسكن عن جدار الضم والتوسع مسافة 100 متر هوائياً، وبهذا فإن الاحتلال شنت شمل العائلة وأبعدت الابن عن عائلته؟!..



مستعمرة "جيلو" المقامة على أراضي مصادرة من بيت لحم والقدس

7) للمرة الثانية جرافات الاحتلال تهدم جزءاً من مطعم في بلدة بيت صفافا بحجة البناء بدون ترخيص

في 27 أيلول 2016م هدمت جرافات الاحتلال جزءاً من مطعم "البحر الأبيض المتوسط" الذي يقع في حي بيت صفافا جنوب مدينة القدس المحتلة، وذلك بحجة البناء بدون ترخيص. ويعود المطعم المواطن عماد أحمد إبراهيم برقان والذي لم يرغب في الحديث حول ما حصل كونه اعتبر أن نشر خبر هدم المطعم سوف ينتشر في المنطقة مما يؤدي إلى تعطيل عمله حيث أن الزبائن لن تحضر للمطعم كما حصل في المرة السابقة. لكن للمرة الثانية حضرت قوات من شرطة الاحتلال برفقتهم جرافة، حيث شرعوا بهدم الجزء المضاف الذي قام المواطن بإضافته للمطعم بعد أن تم هدمه المرة الأولى، وهناك حاجة دفعته لإعادة البناء مرة أخرى وتوسيع المطعم، وذلك بسبب زيادة عدد الزبائن الوافدين للمطعم، حيث قام بتوسيع المطعم من خلال بناء قاعة طعام تبلغ مساحتها 140م² على قطعة أرض تتبع للمطعم، والقاعة مبنية من الجبس والإسبست. وعند ساعات الظهر، حضرت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال وقاموا بإبعاد العاملين في المطعم عن المكان، ثم باشر بعملية الهدم والتي استمرت لمدة ساعة ونصف. [\(التقرير بالعربية، التقرير بالانجليزية\).](#)

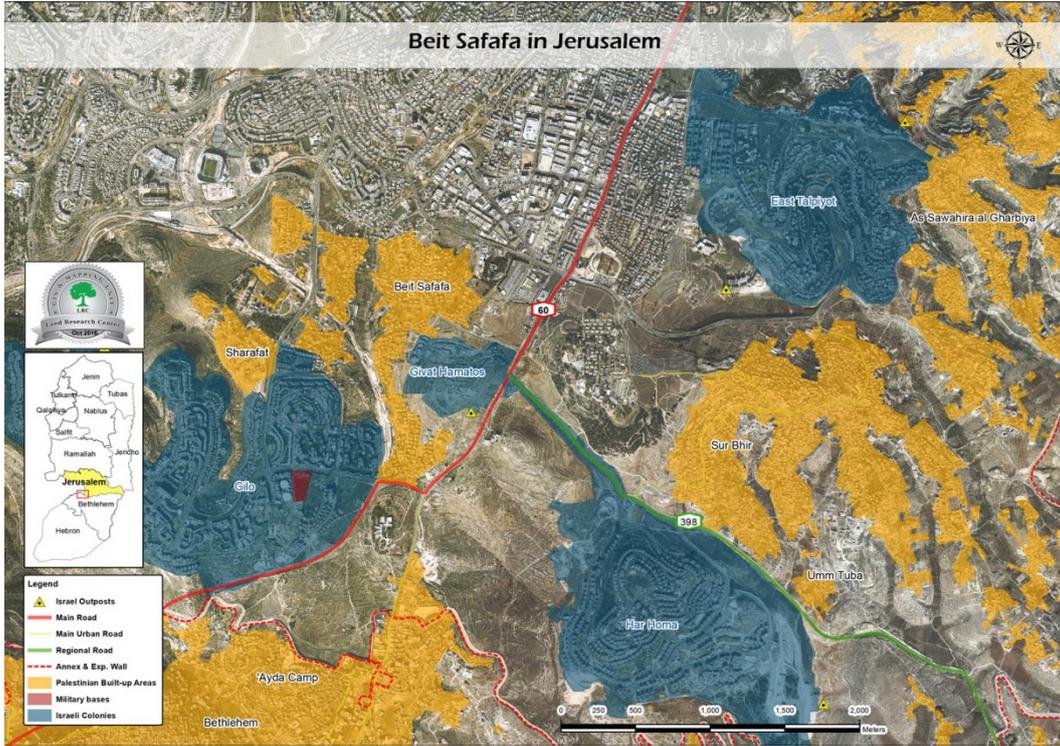
نبذة عن بلدة بيت صفافا [1]:

تقع قرية بيت صفافا على بعد (6) كم من الجهة الجنوبية الشرقية من مدينة القدس، ويحدها من الشمال الأراضي المحتلة عام 1948م، ومن الغرب قرية شرفات، ومن الشرق تقام على أراضيها مستعمرة "تليوت الشرقية"، ومن الجنوب حدود محافظة بيت لحم. يبلغ عدد سكانها 20,000 نسمة حتى عام 2008م. وتبلغ مساحة القرية الإجمالية 3259 دونماً منها 866 دونم عبارة عن مسطح بناء للقرية. نهبت المستعمرات الإسرائيلية من أراضي القرية 920 دونماً، حيث تقع على جزء من أراضي القرية المستعمرات التالية:

- مستعمرة "هارحوماه"، تأسست سنة 1977م يسكنها 1125 مستعمرة وصادرت من أراضي البلدة 170 دونم.
- مستعمرة "جفعات همثوس"، تأسست سنة 1991م، وصادرت من أراضي البلدة 284 دونم.

[1] المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية – مركز أبحاث الأراضي.

– مستعمرة "جيلو"، تأسست سنة 1971م، وصادرت من أراضي البلدة 466 دونم. ويعيش فيها 27569 مستعمر.



(8) سلطات الاحتلال تهدم 4 شقق سكنية في بلدة الطور في مدينة القدس المحتلة

هدمت جرافات الاحتلال في ساعات الفجر الأولى من يوم الثلاثاء الموافق 27 أيلول 2016، بنايتين سكنيتين تتكون كل بناية على شقتين سكنيتين في حي الطور في مدينة القدس المحتلة، وذلك بحجة البناء بدون ترخيص، وتعود ملكية البنائيتين لـ 4 أشقاء من عائلة أبو الهوى، حيث تم بنائهما في العام 2010، والمسكن الأربع مسكونة منها شقتين تم تاجيرهما لعائلات أخرى. وفيما يلي قائمة بأسماء المواطنين الذين هدمت مساكنهم:

الرقم	المواطن المتضرر	مساحة المسكن م ²	عدد الأفراد	عدد الأطفال	مالك / مستأجر
1	تيسير محمود يونس أبو الهوى	150	6	1	مالك
2	تحسين محمد حسن شويكي	150	3	1	مستأجر للشقة من المالك المواطن " محمد محمود يونس أبو الهوى "
3	سمير أحمد عبد بصة	150	7	3	مستأجر المسكن من المالك " جاسر محمد يونس أبو الهوى "
4	أحمد محمود يونس أبو الهوى	150	6	2	مالك
	المجموع	600	22	7	

المصدر: بحث ميداني مباشر – قسم مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية – مركز أبحاث الأراضي، أيلول 2016م.

وأفاد المواطن محمود تيسير أبو الهوى نجل صاحب المسكن لباحث مركز أبحاث الأراضي بالتالي:

في العام 2010، قرر والدي وأعمامي أن يقوموا ببناء 4 شقق سكنية ضمن بنايتين على قطعة أرض نمتلكها، والتي تبلغ مساحتها 3 دونمات، حيث كان الدافع من وراء ذلك هو السكن واستثمار بعضها من خلال تأجيرها، لكن بلدية الاحتلال رفضت السماح بالبناء وإعطاء رخصة بحجة أن الأرض مصنفة لدى البلدية بأنها "حديقة قومية"، ولا يسمح البناء عليها.

ومع ذلك فقد قمنا ببناء البنايتين عام 2010 وانتهينا من بناءهما عام 2011، 4 شقق سكنية في كل مبنى شقتين من طابقين، وأثناء البناء، حضر موظفون عن بلدية الاحتلال وقاموا بتسليمنا قرار وقف بناء بحجة البناء بدون ترخيص، حينها قمنا بمراجعة بلدية الاحتلال التي قالت بأن الأرض تقع ضمن تصنيف "حديقة قومية" أي لصالح المستعمرين اليهود، وهذا يعني أن الأرض وما عليها تصبح تحت تصرف دولة الاحتلال. كما وتم فرض غرامة مالية بقيمة 300 ألف شيقل، بحيث كل شقة 75 ألف شيقل بحجة مخالفة قانون البناء.

وأضاف المواطن محمد محمود يونس أبو الهوى :

وفي عام 2013، صدر قرار من محكمة بلدية الاحتلال بهدم الشقق بحجة البناء بدون ترخيص، وحينها تم توكيل المحامي حسين غنايم من أجل متابعة القضية، لكنه لم يحرز أي تقدم أو إنجاز في الملف علماً أنه قد حصل على مبلغ كبير من أجل ذلك، فقمنا بتوكيل محاميان إسرائيليان (شارون وروني) من أجل متابعة الملف.

وفي شهر آب 2016، حكمت المحكمة بهدم البنايات، وإعطاءنا مهلة 20 يوم من أجل إخلاء المسكن. حينها تقدمنا بالاستئناف على القرار لدى المحكمة المركزية، وطلب المحاميان من المحكمة تأجيل الهدم لستة أشهر. ووافقت محكمة الاحتلال على تأجيل الهدم لغاية شهر شباط 2017.

ولكن في ساعات فجر اليوم 27 أيلول 2016، فوجئنا بقوات كبيرة من شرطة الاحتلال تقتحم المكان وتنتشر بشكل كبير ومكثف، وكانت ترافقهم جرافتين جنزير بهدف هدم الشقق الأربعة، وكانت قوات الاحتلال قد أغلقت المنطقة ومنعت أحداً من الوصول أو الخروج منها قبل أن تقتحم الشقق بشكل هستيري وقامت بإخراج المواطنين منها أطفالاً ورجالاً ونساءً بالقوة دون أن يسمحوا لأحد بأن يحمل معه شيء.

يضيف قائلاً:

أخبرنا الضابط المسؤول عن عملية الهدم بأن هنالك قرار من المحكمة يفيد بتأجيل الهدم لستة أشهر، لكنه رفض أن يستمع وقال أنا لا يهمني ما تقوله، فلدي أمر بهدم الشقق وأنا أقوم بتنفيذ الأمر ولا أتبع ما تقوله أنت ولا المحكمة، بعدها قام عدد من العمال الذين كانوا قد جلبوهم معهم (يتبعون لبلدية الاحتلال) بإخراج جزء بسيط جداً من العفش داخل الشقق، قبل أن تبدأ جرافات الاحتلال بهدم الشقق الأربعة فوق ما تبقى من محتويات داخلها، واستمرت عملية الهدم من الساعة 4:00 فجرًا ولغاية الساعة 09:30 صباحاً.

إن قطعة الأرض التي تم هدم المساكن عليها، والبالغة مساحتها 3 دونمات، تقع ضمن مخطط بلدية الاحتلال لإقامة محطة للقطار الهوائي "التل فريك" الواصل من الطور (جبل الزيتون) والحائط الجنوبي للمسجد الأقصى بحسب ما أعلنه رئيس بلدية الاحتلال نير بركات، والذي سيتم الانتهاء منه ضمن مخطط 2020 لمدينة القدس المحتلة، وهذا يعني أن سياسة الاحتلال في القدس سياسة واضحة وصريحة، بأنها سياسة تحارب الوجود العربي الفلسطيني المقدسي في المدينة، فهي تعمل على تهويد المدينة وأسرلتها باعتبارها عاصمة أبدية لدولة "إسرائيل" بحسب تعبيرها.

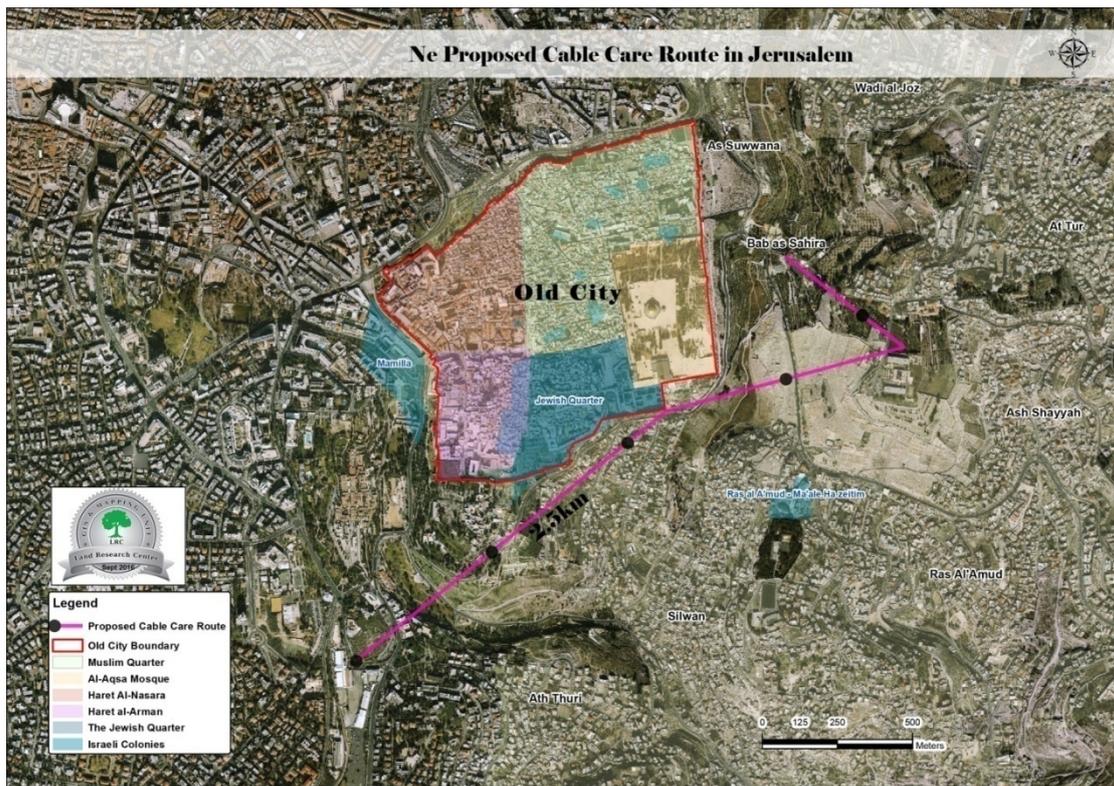




هدم المساكن الفلسطينية لإعادة إحياء فكرة مشروع "تلفريك" في مدينة القدس:

كشفت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية في تقريرها الصادر يوم الثلاثاء الموافق 2016/02/16م، بأن ما تسمى "دائر تطوير القدس" و"بلدية الاحتلال في القدس" إعادة إحياء مشروع إنشاء "تلفريك" في مدينة القدس، علماً بأن الفكرة ليست جديدة، بل تطرقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في عام 2013م، حيث استأجرت الشركة الفرنسية المسماة "SAFEGE" للعمل في المشروع، ولكن بعد سنتين من العمل في المشروع والتي كان في مرحلة دراسة الجدوى، قررت الشركة الفرنسية للتخلي عن أي مشاركة أخرى لأسباب سياسية. وفي الوقت الحاضر استأجرت سلطات الاحتلال شركة فرنسية متخصصة في بناء "تلفريك".

وحسب الخطة فإن خط التلفريك سيبلغ طوله 2.5 كم يبدأ من خلال تشغيل 4 محطات، المحطة الأولى تبدأ من القدس الغربية "عميق رفائيم" مروراً بأحياء القدس الشرقية الثوري وسلوان وصولاً إلى باب المغاربة كمحطة ثانية، وينطلق من باب المغاربة إلى فندق الأقواس السبعة في جبل الزيتون كمحطة ثالثة، ثم حديقة الجثمانية كمحطة رابعة. وستبلغ تكلفة هذا المشروع 125 مليون شيكل. هذا ويحتاج بناء "التلفريك" إلى أبراج لتثبيته وعليه فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلي ستصادر الأراضي الفلسطينية وستقتلع الأشجار أو ستهدم مساكن لإقامة هذه الأبراج مكانها. وإقامة هذا المشروع سيزيد من تهويد البلدة القديمة الذي سيخصص الاحتلال جولات سياحية لحائط البراق وتزوير قصص عن هيكلمهم وتاريخ هذه المدينة بسرد قصص لا علاقة لها بالتاريخ.



(9) مواطن يقوم بهدم مسكنه هدماً ذاتياً في بيت حنينا شمال مدينة القدس المحتلة

في 28 أيلول 2016م أقدم المواطن " عماد أمين رويين جابر " على هدم مسكنه الكائن في بيت حنينا حي الأشقرية هدماً ذاتياً وذلك بعد أن أصدرت محكمة الاحتلال قرارها بهدمه بحجة البناء بدون ترخيص، المسكن عبارة عن طابق واحد مبني من الطوب والاسمنت بمساحة 75 متر مربع يسكنه 6 أفراد ، من بينهم 4 أطفال.

وأفاد المواطن عماد جابر لباحث مركز أبحاث الأراضي:

في عام 2005، قمت ببناء مسكن على قطعة أرض في بيت حنينا في منطقة حي الأشقرية وذلك بهدف السكن، والمسكن تم بناءه من الطوب والإسمنت على مساحة 75 مترمربع. وكنت قد تزوجت فيه وأنجبت أربعة أطفال، وقمت ببناء المسكن دون أن أتوجه لبلدية القدس من أجل الحصول على ترخيص، وذلك لأن البلدية لا تمنح تراخيص بناء في تلك المنطقة بحجة أنها بحاجة إلى تنظيم، عدا عن التكاليف الباهظة والإجراءات المعقدة التي تفرضها بلدية الاحتلال على المواطنين من أجل استصدار رخصة بناء.

وأثناء البناء، حضر موظفون من بلدية الاحتلال وقاموا بتسليمي قرار وقف بناء، لكن قمت بإنهاء البناء وأسرت بالسكن، وبعدها تم استدعائي لمحكمة بلدية القدس، ومنذ ذلك الوقت وأنا أتابع في البلدية الملف ومن خلال المحامي يتم تأجيل الهدم، وفي شهر أيار 2016، أصدرت محكمة بلدية القدس التابعة للاحتلال قرارها بهدم المسكن، لكن استطاع المحامي تمديد الهدم لشهر أيلول 2016.

يضيف:

وفي يوم الأربعاء الموافق 28 أيلول 2016، قمت باستئجار جرافة من أجل هدم المسكن مجبراً على تنفيذ قرار محكمة الاحتلال، كي لا تقوم بلدية الاحتلال بهدم المسكن وأتكدب تكاليف الهدم والتي قد تصل إلى 70 ألف شيقل التي لا طاقة لي على دفعها. وحالياً أنا وعائلي انتقلنا للسكن في بيت شقيقي لغاية أن أجد مسكناً أستأجره للسكن فيه مع عائلتي.



جرافة تقوم بهدم مسكن عائلة جابر بضغط من بلدية الاحتلال - بيت حنينا

هذا وحسب التوثيق الميداني لمركز أبحاث الأراضي فإن بلدية الاحتلال أجبرت أصحاب 90 مسكناً على هدم مساكنهم بأنفسهم خلال الست سنوات الأخيرة (2010 – 28 أيلول 2016)، مما أصبح ما يزيد عن 558 مواطن بلا مأوى أكثر من نصفهم أطفال يعيش معظمهم حياة خوف ورعب دون استقرار ولا أمان.

الاعتداء على الحق بالسكن – الاستيلاء على مساكن

إخلاء عائلة قرش من مسكنها الكائن في حارة السعدية بالبلدة القديمة لصالح جمعية "عطيرت كوهانيم" الاستيطانية

في صباح يوم الخميس الموافق الخامس عشر من أيلول 2016م، داهمت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال مسكن عائلة قرش الواقع في حارة السعدية داخل باب الساهرة في البلدة القديمة بالقدس المحتلة، مطالبة عائلة المواطن مازن كمال مصطفى قرش بإخلاءه فوراً وتسليمه للمستعمرين المتطرفين، وذلك بعد أن حكمت محكمة الاحتلال لصالح الجمعية الاستعمارية الاستيطانية "عطيرت كوهانيم" بالاستيلاء على المسكن بحجة ملكيتها له، وكانت قوات من الشرطة قد اقتحمت الحي برفقة عدد من المستعمرين حيث شرعت بإخراج عائلة قرش عنوةً والبالغ عددهم 7 أفراد.





وكانت محكمة الاحتلال المركزية في مدينة القدس المحتلة قد رفضت الاستئناف الذي كانت قد قدمته عائلة قرش اعتراضاً على قرار محكمة الصلح الإسرائيلية، والتي قد أصدرت قراراً يقضي بإخلاء عقار العائلة في موعد أقصاه 1 حزيران 2016 لصالح جمعية عطيرت كوهانيم الاستيطانية بحجة ملكيتها له.

ويقيم حالياً في الطابق الثاني من العقار المواطن " مازن كمال مصطفى قرش " في شقة سكنية مساحتها 50 مترمربع وعائلته المكونة من 7 أفراد (هو وزوجته وأبنائه الخمسة). وهو يمثل الجيل الرابع في العقار، وهذا ما تذرعت به جمعية "عطيرت كوهانيم" الاستيطانية في محكمة الاحتلال من أجل إخلاء من شقته السكنية بعد وفاة والدته التي كانت تمثل الجيل الثالث والأخير بحسب القانون الإسرائيلي، وبهذا يصبح العقار بأكمله بيد جمعية "عطيرت كوهانيم" الاستيطانية، حيث كانت الجمعية الاستيطانية قد استولت على طابقين من المبنى في شهر تموز عام 2010 بعد أن تم تسريب العقار كما جاء في الدعوة التي تقدمت بها جمعية "عطيرت كوهانيم" للقضاء الإسرائيلي .

العقار عبارة عن مبنى يقع في حارة السعدية ومكون من ثلاثة طوابق بداخله 12 شقة سكنية، كانت جمعية "عطيرت كوهانيم" الاستيطانية قد استولت على الطابق الأول والثالث في 28 تموز

2010.

وتعتبر جمعية "عطيرت كوهانيم" أن العقار هو ملك لها بعد أن إشتريته من أصحابه الأصليين بتاريخ 1990/12/31م بحسب ما جاء في الدعوة التي قدمتها إلى محكمة الصلح الإسرائيلية، وكانت جمعية "عطيرت كوهانيم" قد رفعت دعوة إخلاء ضد عائلة قرش، لكن العائلة كسبت القضية حينها كون أن عائلة قرش كانت قد إستأجرت العقار في زمن الحكم الأردني للقدس المحتلة (أي قبل الإحتلال الإسرائيلي للقدس) في عام 1966، فإنه يسري عليهم قرار الحماية الأردني.

أفاد المواطن المتضرر مازن قرش لباحث مركز أبحاث الأراضي بالتالي:

((تستغل الجمعيات الاستيطانية ما يُعرف بقانون "الجيل الثالث"1، و تذرعت به في محكمة الإحتلال ضد العائلة، وكان ذلك عام 1996 عندما توفي والدي (كمال مصطفى قرش) حيث قامت الجمعية الاستيطانية برفع دعوة قضائية مرة أخرى ضد العائلة واستخدام قانون الجيل الثالث وبحسب ذلك، بحيث لا يحق للعائلة السكن أو الإحتفاظ بالعقار بعد وفاة آخر شخص يمثل الجيل الثالث من الورثة بحسب قانون الجيل الثالث. وفي عام 2003 حصلنا على قانون الحماية، لكن حكمت محكمة الإحتلال علينا بأن تقوم العائلة بدفع إيجار للجمعية الإستيطانية. ولكن وللخطأ وبتقصير من المحامي (بحسب ما أفاد المواطن مازن قرش)، فقد تم اعتماد اسم والدتي لدفع الإيجار باعتبار أنها هي الجيل الثالث والأخير، وفي عام 2009 توفيت، ومع وفاتها يكون قد إنتضى الجيل الثالث والأخير في العائلة الذي كان يخول باقي أفراد العائلة للبقاء في العقار)).

يضيف مازن قرش:

((في تاريخ 29 تموز 2010، عند الساعة الثانية فجراً ، اقتحم عدد من المستعمرين البناية واستولوا على الطابقين الأول والثالث، وقالوا أنهم قد اشتروا المساكن، حينها توجهت إلى محكمة الإحتلال ورفعت دعوى ضدهم، لكن تبين في المحكمة أن الجمعية الاستيطانية قد تسرب إليها الطابقين الأول والثالث من خلال الشراء من قبل أشقائي)).

لقراءة المزيد حول الاستيلاء على عقار عائلة قرش:

¹الجيل الثالث: يعتبر أن ما يسكن العقار ما بعد الجيل الثالث أي (الجد - الابن - الحفيد) ثلاثة أجيال فما بعدهم يعتبرون جيل رابع عليهم إخلاء العقار وتسليمه للمستعمرين.

✍ ما يعرف بقانون "الجيل الثالث" محكمة الاحتلال تحكم على عائلة قرش في البلدة القديمة في القدس المحتلة بإخلاء مسكنها لصالح جمعية "عطيرت كوهانيم" الاستيطانية

✍ المستعمرون المستوطنون اليهود يستولون على عمارة قرش السكنية في حارة السعدية بالقدس يري مركز أبحاث الأراضي في وضع الاحتلال قوانين جديدة كـ "قانون الجيل الثالث" والقوانين الأخرى التي تهدف إلى طرد الفلسطينيين من مساكنهم بأنه يعتبر تواطئاً واضحاً مع جمعيات ومجموعات الاستيطان الاستعماري العنصري في القدس المحتلة والتي تعمل على الاستيلاء على عقارات وبيوت الفلسطينيين وإخلائهم قسراً منها، وذلك ترجمة لسياسة الاحتلال الإسرائيلي في القدس سياسة الإخلاء للمقدسين من بيوتهم ومدينتهم واستجلاب مستوطنين استعماريين يهود بمكانهم سياسة التطهير العرقي، لتكون القدس بهويتها العربية الإسلامية مدينة يهودية ولا غير اليهود فيها، ضاربة عرض الحائط بقرارات الشرعية الدولية على مدار 43 عاماً من الاحتلال، الأمر الذي يؤكد واجب المجتمع الدولي إعادة الاعتبار إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 'الصهيونية شكل من أشكال العنصرية'.

توسع استيطاني

الشروع في إنشاء مصانع جديدة في مستعمرة " بنيامين" الصناعية على حساب أراضي قرية جبع

على السفوح الشمالية من المدينة المقدسة، حيث يصر الاحتلال على سرقة الأرض وتهويد كامل المنطقة خدمة للمشروع الصهيوني الكبير والمتمثل بتوسعة وتطوير مناطق "غلاف القدس" لتصبح هدفاً للاستيطان والمستوطنين، وتنفيذ رؤية الاحتلال في توسعة مساحة ما يسمونه بعاصمة دولة الاحتلال.

يذكر أن المنطقة الصناعية المسماة " بنيامين" والتي تقع فعلياً على أراضي قريتي جبع ومخماس شمال المدينة المقدسة، وعلى مسافة لا تتعدى ثلاثة كيلومترات عن المدينة المقدسة، حيث تعتبر تلك المستعمرة من أبرز المستعمرات الإسرائيلية التي تشهد توسعاً بوتيرة عالية وإقامة مصانع جديدة عليها، تخدم اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، وتلوث البيئة الفلسطينية حيث تتخلص من النفايات بطرق غير صحيحة وليست حسب المعايير العالمية في التعامل مع الملوثات المختلفة، حيث يعتمد الاحتلال على ضخ المياه الملوثة الصادرة من تلك المنطقة باتجاه وديان قرية جبع على مسافة تزيد عن 2 كيلو متر، مما يؤثر ذلك على جودة المراعي هناك، والتنوع البيئي الذي يميز تلك المنطقة، إضافة إلى تلوث البيئة بأكملها في المنطقة.

وبحسب جولة ميدانية نفذها فريق البحث الميداني في مركز أبحاث الأراضي في محيط المنطقة

الصناعية " بنيامين " فقد تم رصد قيام جرافات الاحتلال الإسرائيلي بتسوية ما لا يقل عن 25 دوماً تقع داخل تلك المستعمرة، وذلك تمهيداً لإقامة مصانع جديدة تخدم بالأساس دولة الاحتلال الإسرائيلي، بالتوازي مع الأضرار المتوقعة على الأرض الفلسطينية هناك.

يشار إلى أن القوانين والبروتوكولات الإسرائيلية فيما يتعلق بالشق البيئي وآلية التخلص من النفايات سواء أكانت صلبة أو حتى سائلة، لا يتم تطبيقها على أرض الواقع في المصانع الإسرائيلية الجاثمة على أرض الضفة الغربية، لتبقى الأرض الفلسطينية ضحية لمخلفات الاحتلال التي تدمر الغطاء النباتي وتؤثر بشكل مباشر على ملوحة التربة هناك.

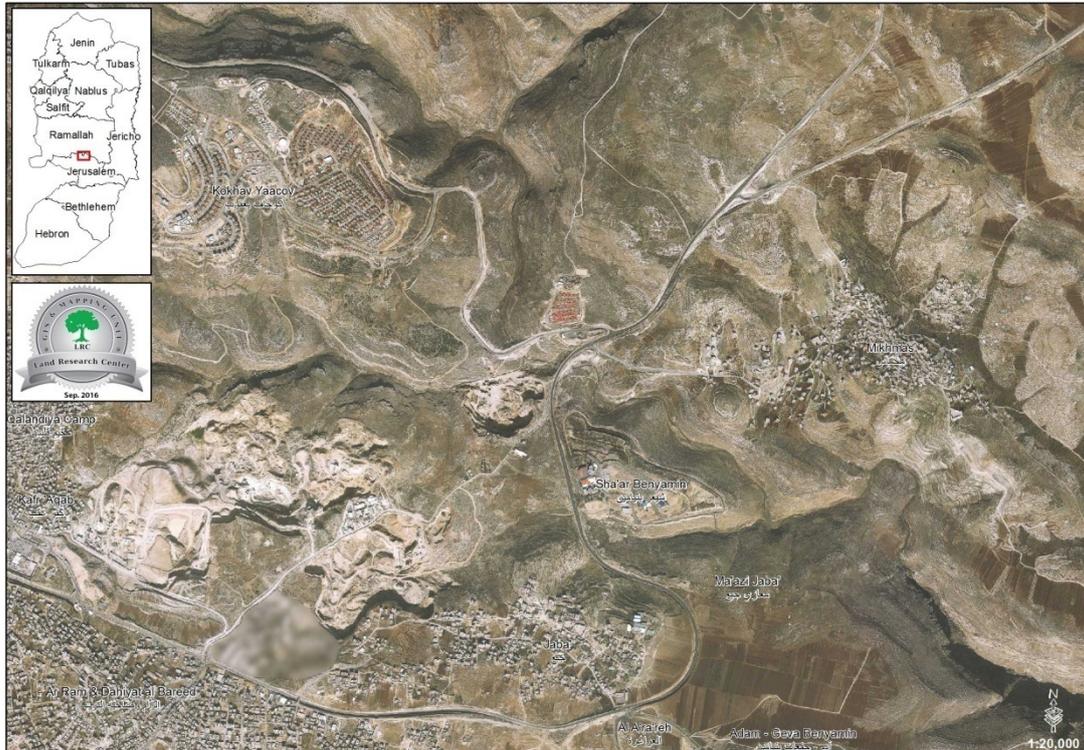
بالتوازي مع ما سبق، فإن الاحتلال يقدم تسهيلات كبيرة لليهود المستثمرين في تلك المناطق الصناعية، سواء أكان بتخفيض الضرائب، وإجراءات في أعمال التسويق، وغيرها مما يدفع الكثير من المستثمرين نحو الاستثمار في تلك المصانع على حساب الأرض والمزارع الفلسطيني.



مستعمرة " بنيامين " الصناعية تتوسع على حساب أراضي قرية جبع المصادرة



صورة جوية لمستعمرة "بنيامين" الصناعية - شعاري بنيامين في عام 2001م



صورة جوية لمستعمرة "بنيامين" الصناعية - شعاري بنيامين في عام 2014م

نبذة عن بلدة جبع - محافظة القدس:2

تقع بلدة جبع شمال شرق مدينة القدس، وتبلغ مساحتها الإجمالية 13,624 دونماً منها 670 دونماً عبارة عن مسطح بناء للقرية، ويبلغ عدد سكانها 3,183 نسمة حتى عام 2007م. صادر الاحتلال من أراضيها ما يلي لصالح:

1- المستعمرات الإسرائيلية: (1,693) دونماً لصالح مستعمرتي (آدم - جفعات بنيامين والتي تأسست عام 1983م ونهبت من أراضي جبع 1,138 دونماً ويسكنها 1801 مستعمراً، والمستعمرة الأخرى شيعر بنيامين والتي تأسست عام 1999م على مساحة 555 دونماً).

2- الطرق الالتفافية: لصالح طريق رقم 60 والبالغ طوله 3,988م ونهب 398 دونماً.

إن عملية التوسع التي تشهدها المنطقة الاستعمارية الاستيطانية "بنيامين" على حساب الأراضي الفلسطينية والتي تهدف للاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية في المنطقة، ففي الوقت الذي تشهد فيه هذه المستعمرة توسعاً لانشاء مصانع جديدة يقوم الاحتلال بهدم بيوت بسيطة للفلسطينيين عبارة عن خيام سكنية واو مبنية من الصفيح الذي لا يقي برد الشتاء ولا حر الصيف.

على تلة ليست بعيدة من مستعمرة "شعاري بنيامين الصناعية" يوجد تجمع المعازي البدوي والذي يسكنه عائلات قليلة لا تتوفر لهم ادنى مقومات الحياة، يلاحقهم الاحتلال بهدم مساكنهم المتواضعة بل ويمنعهم من أي تطور وأي بناء في المنطقة في الوقت الذي تتوسع فيه المستعمرات المحيطة بهذا التجمع، ففي 29 آب 2016 هدم الاحتلال في هذا التجمع مساكن وغرف زراعية للمزيد راجع التقرير الصادر عن مركز أبحاث الأراضي (العربية، الانجليزية).

إن عملية البناء والتوسع في المستعمرات الإسرائيلية على حساب الأراضي الفلسطينية والتي تقوم بها مجالس المستعمرات الإسرائيلية بدعم من حكومة الاحتلال في جميع المستعمرات المقامة في الضفة الغربية تعتبر تعدياً واضحاً وصريحاً وانتهاكاً للعديد من النظم الأساسية للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن واتفاقية لاهاي المؤرخة في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 1907 والخاصة باحترام قوانين و 1907 ومعهادة جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949 وخاصة :

² المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية في مركز أبحاث الأراضي.

اعتداءات على أماكن دينية

الاعتداء على المسجد الأقصى المبارك:

اقتحم المسجد الأقصى خلال شهر أيلول الماضي 1114 مستعمراً، عبر باب المغاربة الذي تسيطر سلطات الاحتلال على مفاتيحه منذ احتلال مدينة القدس، وتسمح للمستوطنين بتدوينه طوال أيام الأسبوع باستثناء يومي الجمعة والسبت، تحت غطاء "السياحة الخارجية"، وتتم خلال ساعات الصباح وبعد صلاة الظهر، فيما تتم الاقتحامات بحراسة من قوات الاحتلال الخاصة وأفراد من الشرطة، هذا وتصاعدت هذه الاقتحامات في ذكرى ما يسمى "خراب الهيكل".

وفي ذكرى "خراب الهيكل" شهدت اعتداء قوات الاحتلال الخاصة على المصلين بالضرب المبرح والدفع، مما أدى إلى إصابة 15 منهم برضوض، 3 نقلوا إلى المستشفى لإجراء الفحوصات اللازمة. هذا وأبعدت سلطات الاحتلال خلال شهر أيلول 33 مواطناً عن الأقصى، بينهم سيدة، وثلاثة من موظفي الأوقاف، وثلاثة فتية، لفترات تتراوح بين 5 أيام و4 أشهر.

وكانت اقتحامات المسجد الأقصى خلال شهر أيلول على النحو التالي :

- 1- في 2016/09/04، اقتحم 57 مستوطناً ومستوطنة اقتحموا منذ الصباح الباكر المسجد الأقصى على 4 مجموعات، ونظموا جولات استفزازية مطولة في أنحاء متفرقة من باحاته بحماية أمنية مشددة، وكان من المقترحين رئيس "معهد الهيكل" الرب الإسرائيلي أريئيل، ومنظمة "نساء من أجل الهيكل" وشباب مستوطنات الضفة الغربية المحتلة، مبيئاً أن مجموعة من النساء اليهوديات برفقة أطفالهن الرضع حاولن أداء طقوس تلمودية خاصة في منطقة باب الرحمة، ولكن حراس الأقصى تصدوا لهن.
- 2- في 2016/09/05، واصلت قوات الاحتلال اقتحاماتها للمسجد الأقصى من خلال باب المغاربة عبر مجموعات صغيرة ومنتالية وبحراسة معززة ومشددة من شرطة الاحتلال الخاصة.
- 3- في 2016/09/07، شددت قوات الاحتلال من قيودها على المسجد الأقصى، حيث جرى عقد قران رسمية لمستوطنين في الساحات الشرقية للمسجد الأقصى بحراسة مشددة من قوات الاحتلال.
- 4- في 2016/09/07، اقتحم عنصران من سلطة آثار الاحتلال المسجد الأقصى ونفذوا جولة استكشافية بأرجائه.

- 5- في 2016/09/16: حُرم العشرات من المسلمين من الوصول الى الأقصى لأداء صلاة الجمعة، بعد إغلاق البلدة القديمة عقب استشهاد الشاب الأردني العمرو، حيث تزامن ذلك مع موعد الصلاة، فاضطر الشبان لأداء الصلاة على أبواب البلدة القديمة.
- 6- في 2016/09/19: قام عضو الكنيست اليميني يهودا غليك بأداء طقوسه الدينية عند باب القطانين المطل على مسجد قبة الصخرة بحراسة شخصية وحراسه من شرطة الاحتلال، بعد يومين من تأكيد رئيس حكومة الاحتلال نتياهو على ضرورة مواصلة منع أعضاء الكنيست والوزراء من دخول المسجد الأقصى خلال فترة الأعياد اليهودية.
- 7- في 2016/09/20م اقتنحت مجموعات كبيرة من اليهود الأمريكيين التابعين لمنظمة (International Harvester) المسجد الأقصى بحراسة شرطة الاحتلال، وتداولوا شرح باللغة الإنجليزية عن "الهيكل" المزعوم، بينما قامت شرطة الاحتلال المتمركزة على الأبواب احتجزت بطاقات المصلين الشخصية قبيل دخولهم للأقصى.
- 8- في 2016/09/21م فرضت قوات الاحتلال قيوداً على دخول المصلين إلى المسجد الأقصى وشدت من إجراءاتها على بواباته، بينما سمحت للمستعمرين اليهود بالدخول إليه واقتحام باحاته، حيث اقتحمه 48 مستعمرًا إضافة إلى 48 من طلاب الإرشاد السياحي اليهودي و6 عناصر من مخبرات الاحتلال.

يوضح الجدول التالي أسماء المبعدين و/او المعتقلين من المسجد الأقصى المبارك خلال شهر
أيلول 2016م:

الاسم	إبعاد	اعتقال	ملاحظات
ناصر إبراهيم	1	0	في 2016/09/11 أفرجت الشرطة عن الفتى بشرط الإبعاد عن الأقصى لمدة 15 يوماً، وحبس منزلي لمدة 5 أيام.
الشاب فتحي خالد ناصر 19 عاماً، والفتى مصطفى أبو بكر 17 عاماً	2	0	في 2016/09/08 أبعدت سلطات الاحتلال الشابين عن المسجد الأقصى لمدة 15 يوماً، علماً انهما اعتقلا في 9/7 أثناء خروجهما من المسجد الأقصى بحجة "تعليق منشورات لتنظيف الأقصى".
حمزة نمر	1	0	في 2016/09/06 سلمت مخبرات الاحتلال حارس المسجد الأقصى - المبارك ، قرارا يقضي - بإبعاده عن المسجد حتى 2016/10/29
مجموعة	5	0	أبعدهم سلطات الاحتلال عن المسجد الأقصى بينهم فتيان وحارس من المسجد الأقصى،، وسيدة، لفترات تتراوح بين أسبوعين إلى 6 أشهر
شادي مطور (39عامًا)	1	0	في 2016/09/19 سلمت مخبرات الاحتلال أمين سر حركة فتح في إقليم القدس قرار إبعاد مدة 6 أشهر عن المسجد الأقصى.

فادي علي محمد عليان (30 عامًا)	1	1	حكمت محكمة الاحتلال بسجن حارس المسجد الأقصى بالسجن الفعلي لمدة 11 شهرًا، وغرامة 1500 شيكل، بعد أدائه بالتصدي للمستوطنين المقتحمين للمسجد.
داخل المسجد	3	0	جرى 3 اعتقالات من داخل المسجد الأقصى
المجموع	4	11	